# العلاقات الدولية الأفريقية أفريقية
# *African-African International Relations*

**حلاب حكيم**[1]
**جامعة الجزائر 3**
**halimhard@gmail.com**
**شيباني فاتح**
**جامعة الجزائر 3**
**ch.fateh13@yahoo.fr**

**تاريخ الوصول 2022/12/23 القبول 2023/07/30 النشر علي الخط 2024/01/10**
**Received 23/12/2022 Accepted 30/07/2023 Published online 10/01/2024**

## ملخص:

إن دراسة العلاقات الأفريقية أفريقية ليس بالأمر الهين ذلك راجع إلى تعقد الحالة الأفريقية، فتاريخ أفريقيا مليء بالأحداث السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية نظرا لأهمية القارة الأفريقية على المستوى العالمي، فهي القارة التي تشهد أعداد هائلة من الدول لازالت تنشطر إلى الوقت الراهن، تتعدد المداخل النظرية لدراسة أفريقيا فقد شهدت العديد من المدارس والتيارات الفكرية، أهمها المدخل الاقتصادي والمدخل السياسي، في هذه الورقة سنعتمد على اقتراب متعدد المستويات والمتغيرات لضمان نجاح التكيف المنهجي والنظري الذي يستوعب اكبر قدر من المتغيرات المتحكمة في دراسة العلاقات البينية الأفريقية، وسنتطرق إلى أهم العناصر المنهجية في تحليل العلاقات الدولية داخل القاري الأفريقية، ولقد توصل استقصاء العلاقات الأفريقية إلى أهمية العامل الخارجي في تشكل العلاقات الدولية بين الدول الأفريقية نظرا للتاريخ الطويل من الهيمنة الغربية على القارة ونظرا للتداخل بين الدول الاستعمارية الكبرى وهندسة الدولي في أفريقيا.

**الكلمات المفتاحية:** العلاقات البينية الأفريقية؛ السياسية الخارجية؛ العلاقات الثنائية؛ الاتحاد الأفريقي. الإقليمية.

## *Abstract:*

*The study of African-African relations is not an easy matter، due to the complexity of the African situation. The history of Africa is full of political، social، cultural and economic events due to the importance of the African continent at the global level. It has witnessed many schools and intellectual currents، the most important of which are the economic approach and the political approach. In this paper، we will rely on a multi-level approach and variables to ensure the effectiveness of methodological and theoretical adaptation that accommodates the largest number of variables controlling the study of inter-African relations، and we will address the most important methodological elements in the analysis of international relations. Within the African continent، we do not exclude the external factor in the formation of international relations between African countries due to the long history of Western domination of the continent and due to the overlap between the major colonial powers and international engineering in Africa.*

***Keywords**: inter-African relations; foreign policy; bilateral relations; the African Union.*

[1]– المؤلف المراسل: حلاب حكيم البريد الإلكتروني: **halimhard@gmail.com**

## 1/مقدمة:

تعاني القارة الأفريقية وضعا صعبا من ناحية تدني اقتصادها بالرغم من توفرها على مقومات الاقتصاد الناجح، ذلك أنها تزخر بمختلف الموارد الطاقوية والمعادن النفيسة، إلا أن نصيب التجارة البينية للدول الأفريقية يبلغ 10 % في حين تبلغ نسبة المبادلات أل 70 % لفائدة التجارة الخارجية[1]، وعلية تواجه القارة تحديات كبيرة من اجل تغيير هذا الواقع إلى واقع أكثر توافقا مع قدراتها ومقوماتها، ومقارنة بالقارات الأخرى فان القارة الأفريقية تكاد تشكل استثناء من حيث حجم المبادلات البينية إذ تبلغ حجم المبادلات في أمريكا اللاتينية حوالي 40 % والاتحاد الأوربي حولي 90% وقارة أسيا حوالي 32 %، ومن خلال هذا البحث الذي يتناول العلاقات الأفريقية أفريقية يتجلى لنا واقع هذه العلاقات ووضعية الاقتصاد الأفريقي بين الفرص والقيود.

**أ/ مشكلة البحث:**

يشكل نجاح العلاقات الأفريقية أفريقية عاملا حاسما في تقدم القارة الأفريقية، وازدهارها وصنع مستقبلها، إذ بنجاح العلاقات البينية تزداد الروابط البينية ويزداد الشعور بالتكامل والاعتماد المتبادل بين الأمم الأفريقية. لكن واقع هذه العلاقات لا يشهد إلا مزيدا من الشقاق والتفرقة، على الرغم من الجهود الأفريقية الكبيرة المبذولة في هذا المجال.

وعليه جاء هذا البحث لتحليل العلاقات الأفريقية أفريقية وتسليط الضوء على سلبيات وإيجابيات مختلف العمليات التي تحكم هذه العلاقات.

ولأجل ذلك طرح البحث التساؤل التالي:

- ما طبيعة وواقع العلاقات الأفريقية أفريقية؟

وتتفرع عنه التساؤلات التالية:

- ماهي سمات ومبادئ العلاقات البينية الأفريقية؟
- ما واقع هذه العلاقات وما مستقبلها؟

**ب/ أهداف البحث: يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:**

*/ تحليل العلاقات الأفريقية أفريقية.

*/ الوقوف على واقع هذه العلاقات.

*/ استشراف مستقبل العلاقات.

[1] عزت ملوك فناوي. (2019). التجارة البينية بين مصر ومجموعة الخمسة عشر. مجلة الدراسات التجارية المعاصرة. ص ص، 526-556.

**ج/ فرضيات البحث:**

من اجل استقصاء حسن للموضوع قام البحث بصياغة الفرضيات التالية:

- هناك علاقة بين تعزيز الديمقراطية داخل الدول الأفريقية وازدياد حجم المبادلات الاقتصادية البينية.
- هناك علاقة بين نجاح التكتلات الاقتصادية وارتفاع نسبة المبادلات البينية داخل التكتل الواحد.
- كلما ازدهرت التجارة والمبادلات البينية الأفريقية كلما ازدهر ونما الاقتصاد الأفريقي.

## 2/المداخل النظرية لدراسة وتحليل العلاقات الدولية في أفريقيا:

تعتبر العلاقات الدولية عبارة عن تفاعلات تتميز بأن أطرافها أو وحداتها السلوكية هي وحدات دولية، وحينما نذكر كلمة دولية فإن ذلك لا يعني اقتصار الفاعلين الدوليين على الدول وهي الصورة النمطية أو الكلاسيكية التي كان ينظر بها للفاعلين الدوليين في العقود الماضية.

فبجانب الدول هناك نوعان من الأطراف الدولية الأخرى التي تتشابك وتتفاعل في محيط العلاقات الدولية لدرجة لا يمكن معها تجاهلها طبقاً للنظرة التقليدية للفاعلين الدوليين.

والنوع الأول: من الفاعلين الدوليين هم أطراف أو فاعلين دون مستوى الدول[1] في بعض الأحيان مثل الجماعات ذات السمات السياسية أو العرقية التي قد تخرج عن إطار الدولة لتقيم علاقات مع وحدات دولية خارجية بغض النظر عن موافقة أو عدم موافقة الدول التي ينضمون تحت لواءها مثل الجماعات الانفصالية وجماعات المعارضة المسلحة، فضلاً عن العلاقات الدولية لحركات التحرر التي لم ترق بعد إلى مرتبة تكوين أو تمثيل دولة.

أما النوع الثاني: من الفاعلين فهو يتمثل في التنظيمات التي تخطت إطار الدولة لتضم في عضويتها عدة دول، سواء كانت هذه المنظمات هي منظمات دولية أو إقليمية، وسواء كانت تلك المنظمات هي منظمات سياسية أو عسكرية أو اقتصادية أو ثقافية أو اجتماعية أو حتى تلك التي تقوم بغرض تعزيز روابط الأخوة الدينية[2].

والعلاقات الدولية هي تفاعلات ثنائية الأوجه أو تفاعلات ذات نمطين النمط الأول هو نمط تعاوني والنمط الثاني هو نمط صراعي إلا أن النمط الصراعي هو النمط الذي يغلب على التفاعلات الدولية برغم محاولة الدول إخفاء أو التنكر لتلك الحقيقة، بل أننا يمكننا القول أن النمط التعاوني الذي قد تبدو فيه بعض الدول هو نمط موجه لخدمة صراع أو نمط صراعي آخر قد تديره الدولة أو تلك الدول مع دولة أو مجموعة دول أخرى، فعلى سبيل المثال نجد أن الأحلاف والروابط السياسية بين مجموعة من الدول هي في

[1] عصام عبد الشافي: مفهوم العلاقات الدولية إشكالية التعريف، (2016)، المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، ص 6.

[2] نفس المرجع.

صورتها الظاهرية قد تأخذ النمط التعاوني بين تلك الدول برغم حقيقة قيامها لخدمة صراع تلك المجموعة من الدول ضد مجموعة أخرى.

أكثر من ذلك فإن النمط التعاوني للعلاقات بين دولتين (مثل تقديم العون والمساعدات الاقتصادية والعسكرية) قد يحمل في طياته محاولة من إحداهما التأثير على قرار الأخرى وتوجيه سياستها بما يخدم مصالحها أو تكبيلها بمجموعة من القيود التي تتراكم كنتاج للتأثير والنفوذ.

لذلك نجد أن معظم التحليلات والنظريات في العلاقات السياسية الدولية تركز كلها على النمط ألصراعي منها انطلاقاً من دوافع ومحددات مثل القوة والنفوذ والمصلحة فضلاً عن الدوافع الشخصية.

ويعد الصراع بمثابة نمط تحليلي خصب من أنماط العلاقات السياسية الدولية، فهو مليء بالتفاعلات متعددة الأبعاد، بل أنه يجمع في طياته النمط التعاوني نفسه والذي يعاد توظيفه في معظم الأحيان لخدمة النمط أو البعد الصراعي للتفاعلات الدولية

كمانه لا يقتصر على تحليل العلاقات بين الدول وحدها وإنما يتعدى ذلك ليشمل كثير من الأشكال التنظيمية سواء كانت تتمتع بالشخصية القانونية الدولية أو تتمتع بذلك، ومن بين أهم المداخل لدراسة وتحليل العلاقات الدولية ما يلي:

**2-1: مدخل التحديث:** تدعي هذه النظرية أن الدولة الأفريقية في عملية تحول من التقليدية إلى الهويات العقلانية الرشيدة حيث الفاعلية والمنطق العلمي[1]، وإحلال الحداثة محل التقليد عبر المؤسسات والتنظيمات المختلفة التي تستند إلى التخصص الوظيفي وتقسيم العمل، وعلى الصعيد الاجتماعي هناك نمو الحراك الفردي، وفي الجانب السياسي هناك توسع المؤسسات ورشاده الأجهزة الحكومية، ومركزية السلطة[2]، والإجراءات القانونية والتنظيمية للمشاركة السياسية، وتقدم نظرية التحديث نفسها على أنها تمثل قاعدة للبلدان الأفريقية من اجل تحقيق الاستقرار و الاستقلال وأنها نمط لتلاقى العلم الصناعي الغربي، ويعد الغرب رافد رئيسي لانتشار هذه النظرية حيث ازدهرت في الخمسينات والستينات في اعتى الجامعات الغربية، حيث قدمت الفرضية الخاصة بالتحولات الحتمية من التقليد إلى الحداثة كنظرية قابلة للتعميم في التنمية السياسية.

**2-2: مدخل التبعية:** جاءت هذه النظرية كرد فعل للاتجاه التحديثي وكانت راديكالية في الطرح وذهبت إلى أن حالة التخلف التي عليها الدول الأفريقية ليست بنيوية وأنها مقصودة وبفعل الدول الكولونيالية التي عملت إلى تدمير الهياكل والأبنية التقليدية وأعاقت تقدمها المفترض وعملت على إفقارها وتخلفها من اجل نهب خيراتها واستغلال مواردها لتحقيق التنمية في المراكز على حساب الأطراف، وان فائض القيمة هرب من القارة الأفريقية إلى القارة الأوربية والأمريكية، ويركز هدا المدخل على الاقتصاد

[1] محمد شلبي. **محاضرات مقياس النظم السياسية الأفريقية**. الجزائر: كلية العلوم السياسية. 2014. ص ص. 1-56.

[2] نفس المرجع.

السياسي حيث سلط الضوء على الهياكل الاقتصادية والعلاقات التجارية، وتدفقات رأس المال و أساليب الإنتاج، ووحدة التحليل في هذا الاتجاه هي الطبقات والنسق العلمي، وتعود هذه النظرية إلى أمريكا اللاتينية. ولقد ارتبطت كل الدراسات بالإمبريالية ويرون أن بداية الإفقار ظهرت مع الاقتصاد الكولونيالي الذي عمل غرس الهشاشة في الاقتصاديات الأفريقية وتقييد حركة القادة الأفارقة عشية الاستقلال كما حلل هدا المنظار العلاقات الاقتصادية في السياق العالمي وقسم الوحدات إلى مراكز ومحيط.

تعد قضية التغيير مسالة مركزية في نظرية التبعية إذ يذهب "إيمانويل فلآينشتاين" ليؤكد على انه لا يمكن النظر إلى كل الدول في تطورها في أن واحد ذلك لان العلاقات مهيكلة بشكل صارم وهي لعبة مغلقة، فإذا تمكنت منطقة أو بلد من التقدم فان تقدم الأخرين يجب اضطرارا أن يعوق[1].

**2-3: مدخل الدولاتية:** يعلي هذا الاتجاه من شان الدولة ويرى أنها محرك للأحداث الاقتصادية و الاجتماعية، ويعتبرها مهمة في إدراك جذور الأزمات السياسية والاقتصادية، ويرى أن من يديرون دفة الدولة مسؤولون عن الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في البلدان الأفريقية، كما وضع هذا الاتجاه العوامل السياسية في قلب البحث والتحليل حيث يفترض منظري هذا الاتجاه أن الأبنية والهياكل هي بمثابة المفتاح للوصول إلى فهم العمليات الأفريقية المعاصرة من خلال التحليل والتفسير والتتبع.

ويركز هؤلاء على دراسة جهاز الدولة وتوسعها والدولة بالنسبة لهم ليست هوية وصفية بل هي فاعل له مصالحه وقدراته وإنجازاته وله ضعفه وأوهامه.

وهم يسعون إلى كشف سمات الدولة في أفريقيا في فترة الاستقلال ويدرسون أنماط المؤسسات ويفحصون أنماط القيادة ويبرزون آليات العلاقات بين السيد والزبون.

ويفترضون أن الدولة مستقلة إلى حد ما على الأقل أنها تمارس صلاحياتها كهوية لها خصوصيتها وهامش مناوراتها وتحركاتها. فهم أنماط الحكم الشخصي، ويقدمون وصفا لنمط السلطة ولجهاز الدولة فهم يرون أن الماسكين للسلطة يعملون على إيجاد آليات هيمنة تمكنهم من السيطرة ويرجعون حالة الإفقار إلى قادة الدول الأفريقية الذين يتحملون كثيرا المسؤوليةّ، فأزمة الغداء في بداية الثمانينات والمديونية في التسعينات وما تبع دلك من اثأر وأزمات في الحكم هي حصائد رؤية سياسية استخراجية التي قادتها الطبقات الحاكمة الأفريقية.

**2-4/ وحدات ومستويات التحليل:**

**أ/ العلاقات الدولية:** يرى "فيريدرك هارتمان" بان مصطلح العلاقات الدولية يشمل على كل الاتصالات بين الدول وكل حركات الشعوب والسلع والأفكار عبر الحدود الوطنية. ويري "دانيل كولارد" بان دراسة العلاقات الدولية تضم العلاقات السلمية والحربية

[1] محمد شلبي، مرجع سبق ذكره.

بين الدول ودور المنظمات الدولية، وتأثير القوى الوطنية ومجموع المبادلات والنشاطات التي تعبر الحدود الوطنية. أما الدكتور سعد حقي توفيق فيعرف العلاقات الدولية بأنها ظاهرة من التفاعلات المتبادلة المتداخلة السياسية وغير السياسية بين مختلف وحدات المجتمع الدولي[1].

**ب/ التكتلات الاقتصادية الأفريقية:** يعرف التكتل الاقتصادي على انه يعبر عن درجة معينة من درجات التكامل الاقتصادي الذي يقوم بين مجموعة من الدول المتجانسة اقتصاديا وجغرافيا وتاريخيا وثقافيا واجتماعيا، والتي تجمعها مجموعة من المصالح الاقتصادية المشتركة، بهدف تعظيم تلك المصالح وزيادة التجارة الدولية البينية لتحقيق اكبر عائد ممكن، ثم الوصول إلى أقصى درجة من الرفاهية الاقتصادية لشعوب تلك الدول.

ويمكن تعريف التكتل الاقتصادي الأفريقي بأنه تجمع عديد من الدول الأفريقية التي تجمعها روابط خاصة بالجوار الجغرافي أو التماثل الكبير في الظروف الاقتصادية أو الانتماء الحضاري المشترك هذا التجمع يكون في إطار معين قد يكون اتحادا جمركيا أو منطقة تجارة حرة[2].

**2-5/ تصنيفات الدولة في أفريقيا:** تشكلت الدولة الأفريقية في قالب كولونيالي يعتمد على دوران النخب الأفريقية الموالية إلى الغرب، وذلك بوسائل الإكراه والهيمنة والإملاءات والتهديد والوعيد تارة بالعصا مثل ما حدث في الزائير وأنغولا وتارة بالجزرة مثل السنغال ودول أفريقية أرخى، فكانت تستنسخ المؤسسات الغربية وتحاول محاكاتها والعمل مثلها في كل الميادين رافعة شعار التحديث والتحضر،

**أ/ الدول المحورية أو الدول ذات الثقل الإقليمي:** تختلف الدول في أفريقيا عن بعضها البعض على الرغم من كونها تتواجد في قارة واحدة وان تعددت القواسم المشتركة من تاريخ وقرابة وإثنيات منتشرة في أكثر من دولة، فهناك الدول المحورية أو التي تملك تأثيرا إقليميا نظرا لقوتها أو ثقلها الاقتصادي أو نظرا للعامل الديمغرافي أو نظرا لموقعها الاستراتيجي، هذه العوامل كلها تتيح الثقل والتأثير والقوة في أفريقيا، وتصبح الدولة لها إتباع إقليميين يلجئون إليها في القضايا الداخلية فضلا عن الخارجية، ومن بين هاته الدول نيجيريا التي تعتبر القائد واللاعب الوحيد في غرب أفريقيا وتملك نفوذا في منظمة أو جماعة دول غرب أفريقيا الأكواس حيث تساهم نيجيريا اقتصاديا وسياسيا وعسكريا في دعم الاستقرار والنمو واستتباب الأمن في المنطقة وتظم هذه المجموعة الإقليمية:

[1] ناصف يوسف حتي. (1985). النظرية في العلاقات الدولية. بيروت لبنان: دار الكتاب العربي،ص، 10.

[2] محمد شلبي، مرجع سبق ذكره.

**ب/ الدول متوسطة القوة والتأثير:** تتقوقع بعض الدول الأفريقية في المنحى الوسط أي أنها تحوز على بعض القوة وهامش المناورة، ومن بين هذه الدول نجد أثيوبيا التي تحولت من دولة فاشلة إلى دولة ذات قدرات سياسية واقتصادية وإقليميه وحتى دولية – علاقاتها مع إسرائيلي – ونجد أيضا أنغولا والسنغال و السودان و الكاميرون،

**ت/ الدول الهشة:** يغلب الطابع الهش كل الدول الأفريقية، ويعود سبب الهشاشة إلى الأزمات والمشاكل التي تنتشر في ربوع الدولة حيث النزاعات القبلية والمجاعات والأمراض المنتشرة كالملاريا والايبولا وبعض الآفات الأخرى، في ظل استنزاف مواردها الطبيعية، ومن أمثله هاته الدول نجد والسيراليون وليبيريا و. وتقاس هشاشة وضعف الدولة انطلاقا من عجزها من القيام بوظائف أساسية يحدده "كالفي هولستي" في ، عدم قدرة الدولة والسلطة على فرض القوانين واللوائح داخل الأقاليم[1]، وثانيا تماهي الدولة وشخصية القائد أي اختفاء الحدود بين الشخص والدولة[2]، قيام الدولة بزرع الشقاق والنزاع بين الاثنيات والقبائل والطوائف من اجل تطبيق مبدا فرق تسد[3].

**ث/ الدولة الفاشلة:** هناك عدة مؤشرات للحكم على فشل الدولة من عدمها أول مؤشر هو قدرة السلطة الحاكمة على السيطرة الفعلي على أقاليمها أو أراضيها، وثاني مؤشر هو قدرة الدولة على حق استخدام العنف المشروع أو الحق في استخدام الإكراه داخل الحيز المكاني الذي يقع تحت سيطرتها، والثالث هو فقدانها لشرعية اتخاذ القرارات العامة وتنفيذها، ورابعا هو عجزها عن توفير الحد المعقول من الخدمات المختلفة لرعاياها.

## 3- سمات ومبادئ العلاقات الأفريقية أفريقية:

### 3-1- تطور العلاقات الأفريقية أفريقية:

لقد مرت العلاقات الدولية الأفريقية بالكثير من المحطات، ففي قديم الزمان شهدت القارة علاقات تجارية رائجة خاصة ما بين الإمبراطوريات الإسلامية والأفارقة، إذ أعجب الأهالي الأفارقة بأخلاق المسلمين آنذاك وكانت هذه الأخلاق الإطار الاسمى للتعامل.

أما في مرحلة التواجد الكولونيالي فانحسرت العلاقات البينية الأفريقية لصالح استنزاف مواردها ومقدراتها نحو دول الشمال (أوربا) والعالمين الجديدين أمريكا وأستراليا.

[1] j.Holsti، k. (1995). *The stat war and the stat of war.* Uk: cambridge university presse.P. 7.

[2] Holsti، K. j. (2004). taming the sovreigneinstitusional politics. UK: Cambridge university presse.P. 57.

[3] j.Holsti، k. (1995). P. 107.

فيما يتعلق بالمد التحرري لم تتخلص معظم الدول الأفريقية من الروابط والعلاقات مع الدول الاستعمارية المركزية على الرغم من عزم بعض الأفارقة إمالة الكفة لصالح علاقاتهم البينية، وبالتالي تحرير القارة من كونها حديقة خلفية إلى كيان له مصالحه وله أهدافه، ومن كونها سوق رائج للمواد الأوربية المصنعة إلى مصنع لهذه المواد، ومن اقتصاد الريع والموارد الأولية إلى اقتصاد نشط ونامي[1].

**3-2: سياق و سمات العلاقات الأفريقية أفريقية:**

**أ/ سياق العلاقات الدولية الأفريقية:**

سياق باندونغ أو السياق الدولي:

**– مؤتمر باندونغ:** انعقد مؤتمر باندونغ (في أندونيسيا) أيام 18-1955/4/24، وضم ممثلين (منهم أسماء لامعة مثل "جواهر لال نهرو" و"شو إن لاي" و "جمال عبد الناصر" و"هواري بومدين") لـ 29 بلدا إفريقيا وأسيويا في إطار تكاملي مستقبلي حديث. لقد جاء المؤتمر كتعبير عن نوايا بعض زعمائه في التحرر من النفوذ الأمريكي السوفياتي، في المساهمة في تحرر المزيد من البلدان المستعمرة. وقد انعقد المؤتمر في ظروف دولية شائكة تميزت بالتنافس بين المعسكرين الشرقي والغربي، وتوقف الحرب الفيتنامية ونضال الكثير من الشعوب من أجل استقلالها.

ساهم مؤتمر "باندونج" في ظهور بعض الدول الآسيوية والإفريقية-انظر مؤتمر الجامعة الأفريقية- المستقلة حديثا على الساحة الدولية، في خلق شبه قطب بين المعسكرين الشرقي والغربي -ما سوف يُعرف بحركة عدم الانحياز وبلورة الأفكار السابقة-، مما نشَّط وسرَّع في نضال الشعوب المستعمرة. كما اتفق المؤتمرون على ضرورة التعايش السلمي واحترام ميثاق الأمم المتحدة -وخاصة ما ينص فيها على المساواة بين الشعوب واحترام سيادتها- وعدم التدخل في شؤون الدول وحل النزاعات بين الدول بالطرق السلمية والقضاء على الأسلحة النووية. ورغم ذلك لوحظ تباين واضح في مواقف المؤتمرين، يمكننا اختزاله في ثلاث هي: موقف الدول الاشتراكية -الصين الشعبية وفيتنام-، وموقف المناصرين للغرب -تركيا وباكستان- وموقف غير المنحازين -الهند ومصر-

أعقبت الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية، بروز الصراع العالمي بشكل جديد، حين تخلت الولايات المتحدة الأمريكية عن سياسة العزلة وتبنيها لسياسة الحفاظ على النظام الرأسمالي بواسطة المشاريع الاقتصادية "كمشروع مارشال 1947" والهيمنة العسكرية وسياسة الأحلاف -الحلف الأطلسي 1949- وكذا سياسة -سد الفراغ- كان رد فعل الاتحاد السوفياتي على دعم الأنظمة الاشتراكية ومقاومة التغلغل الأمريكي في قارة أوربا. و رد الاتحاد السوفيتي على المشاريع الاقتصادية والأحلاف العسكرية بمثلها، في تلك القارة التي اختلت موازين القوي، نتيجة لظروف الحرب العالمية الثانية.

[1] محمد شلبي، مرجع سبق ذكره.

في ظل هذه الظروف نالت كثير من دول العالم الثالث استقلالها السياسي، في وقت كان فيه الصراع على أشده بين المعسكرين في إطار –الحرب الباردة–. كما وجدت أمامها مشاكل لا حدود لها في شتى الميادين، كان أخطر هذه المشاكل مشكل التبعية الاقتصادية، وتحول هذه المناطق إلى مناطق نفوذ واستثمار الأموال عن طريق الشركات الاحتكارية، في محاولة استغلال موارد بلدان العالم الثالث الاقتصادية، وأبعادها عن مشاكلها التي تحتاج إلى الاستقرار بعيدة عن التكتل والهيمنة الاقتصادية والحلاف العسكرية.

في ظل هذه الظروف برزت فكرة التضامن الأفرو آسيوي في مؤتمر "باندونغ" أفريل 1955 ، بأندونسيا. حضر المؤتمر ألفان " 2000 " من المندوبين والمدعوين يمثلون " 23 " ثلاثا وعشرين دولة آسيوية وست " 6 " دول إفريقية.

كما حضر هذا المؤتمر عدد لا معتبر من الزعماء الذين ساهموا بنصيب بارز في مناقشات المؤتمر وقراراته السياسية نذكر من بينهم : جمال عبد الناصر "مصر"نهرو" الهند "شوان لاى" الصين الشعبية " تيتو " يوغسلافيا " سوكارنو " أندنوسيا " ألقى "أحمد سوكارنو" رئيس جمهورية أندونوسيا خطبة الافتتاح فقال : "الحقد المشترك على الاستعمار شكل الموضوع الرئيسي للمؤتمر بالرغم من أن المؤتمرين لم يكن لهم تصور واحد عن الاستعمار في ذلك الوقت ".

**إطار منظمة الوحدة الإفريقي:**

لقد حكم العديد من الباحثين والسياسيين بان منظمة الوحدة الأفريقية قد أخفقت في تحقيق الأهداف العامة التي بعثت من اجلها، فقد فشلت المنظمة في وقف الأعمال العدائية بين الدول الأعضاء المختلفة، إذ بحلول عام 1979 تحاربت إثيوبيا والصومال كما تحاربت تنزانيا وأوغندا. وأدى عدم وجود مبادئ سياسية معينة أو لوائح سياسية ملزمة للمنظمة إلى عدم احترام بعض القوانين الدستورية، ونمو الهيمنة السلطوية من قبل بعض الزعماء المتهمين بالاستبداد من دون تدخّل من المنظمة القارية، كما هو الحال في دول مثل جمهورية أفريقيا الوسطى إبان حكم "جان بيدل بوكاسا"، وأوغندا إبان حكم "عيدي أمين دادا"[1].

ومما يلاحظ طوال فترة وجود منظمة الوحدة الأفريقية أنها لم تكن مجهّزة لمكافحة الاستعمار الجديد بعد استقلال الدول الأفريقية، وهو ما أدى إلى اعتماد الدول حديثة الاستقلال على مستعمريها السابقين الذين بدورهم حافظوا على نفوذ قوي على هذه الدول. وساهم في هذا أيضاً أن المنظمة بعد استقلال الدول الأفريقية تجاهلت تعديل ميثاقها حول مبدأ عدم التدخل في شؤون الدول الأخرى، الأمر الذي منح الرؤساء والزعماء حرية تمديد بقائهم في السلطة والإقبال على خطوات أثّرت سلباً في سياستهم الوطنية وحقوق مواطنيهم.

[1] سليم الأحمدي: منظمة الوحدة الإفريقية، (2002)، دار الرائد للنشر والتوزيع، السودان، ص، 125.

**إطار الاتحاد الإفريقي:**

ان من أعظم المقومات التي تؤدي إلى تحقيق التكامل والاعتمادية التبادلية وتعزيز الروابط المختلفة، هو إنشاء بنية من المواصلات وقنوات الاتصال، إذ يناط بالاتحاد الأفريقي، ولجانه المتخصصة، العمل على تكامل وسائل النقل والمواصلات، بين دوله الأعضاء. وطالما افتقرت أفريقيا إلى هذه البنية التحتية، التي تُعَدّ وسيلة أساسية للتبادل التجاري، المؤثر في زيادة القدرات الاقتصادية ومعدل التنمية، وعلى هذا، فإن على الاتحاد الأفريقي أن يدرك، أن إنشاء بنية أساسية، في مجالات النقل والمواصلات والاتصالات، هو المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي، فتحقيق هذا الهدف، إذاً، هو أكبر التحديات لتنمية أقاليم القارة، لا يمكن تقييم الاتحاد الأفريقي، تقييماً شاملاً، في ظل التكتلات الاقتصادية الإقليمية؛ والمعوقات التنموية للقارة، والتي تتلخص في استمرار الصراعات والحروب الأهلية؛ وعدم وجود ديمقراطيات كاملة في معظم دولها، كما أن عدم الشفافية، والفساد المستشري في كثير من دول القارة، يعملان على إعاقة التنمية فيها؛ ما يعني عدم إمكانية قيام الاتحاد الأفريقي بدوره كاملاً، طبقاً للأهداف الواردة في قانونه التأسيسي[1].

**3-3: سمات العلاقات الدولية الأفريقية: يمكن حصر بعض سمات العلاقات الأفريقية أفريقية فيما يلي:**

**ا/ العلاقات المتوترة وعلاقات الصراع:** يغلب على القارة الأفريقية سمة النزاع والصراع في العلاقات البينية، إذ تعتبر اكبر مستودع للنزاعات في العالم، مما خلق جوا ومناخا لا يساعد على السير الحسن للعلاقات الأفريقية والمبادلات الاقتصادية،

**ب/ العلاقات الحسنة:** هناك علاقات أفريقية تكاد تمثل نموذجا حسنا وتجربة رائدة في نجاح العلاقات الثنائية والمبادلات التجارية والمالية والخدمية وبالتالي تحقيق حسن الجوار، إذ حققت جنوب أفريقيا تقدما في هذا المجال وكذلك مصر والجزائر في بعض الأوقات.

**ج/ الإقليمية:** مع بروز ظاهرة التكتلات الأفريقية وما خلقت من وضعيات جديدة سمحت لبعض الدول بعمل دور القائد والعنصر المهيمن داخل التكتل أو القوة الإقليمية بالتعبير السياسي ومن بين هذه الدول نجد نيجيريا وجنوب أفريقيا ومصر والجزائر.

**3-4 مبادئ العلاقات الأفريقية أفريقية:**

كانت أول صياغة لمبادئ تحكم العلاقات الأفريقية أفريقية في مؤتمر "مونروفيا" عام 1961 والذي ضم 12 دولة أبرزها : نيجيريا أثيوبيا سيراليون وليبيريا وتونس و"التوغو"، وقد تم اعتماد 6 مبادئ عامة تنظم العلاقات هي:

- مبدا المساواة المطلقة في السيادة ما بين الدول.
- مبدا عدم التدخل في الشؤون الداخلية.

[1] يزن الفاروق، تقييم الاتحاد الأفريقي،(2006) أعمال الندوة القارية للدراسات السياسية، منشورات الفراهيدي، بيروت، لبنان، ص، 25.

- احترام سيادة كل دولة والاعتراف بحق كل دولة في التنمية الوجود.
- استنكار قيام الحركات الهدامة التي تمولها بعض القوى الخارجية.
- إقامة تعاون على نمط أفريقي شامل واستنكار قيام أي دولة بدور الزعامة.
- الوحدة المنشودة في الوقت الحاضر ليست هي الوحدة السياسية. ولكنها وحدة الآمال والتضامن الاجتماعي.

حقق هذا المؤتمر المزيد من التعاون بين الدول الأفريقية آنذاك خاصة الدول الناطقة بالفرنسية مع الدول الأخرى الناطقة بالإنجليزية لكنه لم يكن شاملا لدول أفريقية أخرى.

أما الإطار الأكثر نجاحا فكان يتجلى في منظمة الوحدة الأفريقية فالمؤتمر المنظم للعلاقات الأفريقية الأفريقية ولد في مؤتمر اديس أبابا المنعقد في سنة 1963 والذي جاء بالمبادئ التالية التي اعتبرت كإطار قانونيا لضبط العلاقات الدولية الأفريقية:

- 1/ المساواة المطلقة في السيادة.
- 2/ منع أثارة الفتن.
- 3/ فض النزاعات الدولية في إطار أفريقي.
- 4/ قبول الأفريقية الإقليمية الجديدة.
- 5/ التعاون الاقتصادي والاجتماعي الأفريقي.
- 6/ احترام الحدود السياسية القائمة.

تكللت الجهود الأفريقية خاصة عقب الاستقلال بتحقيق العديد من النجاحات على مستوى العلاقات البينية، لكن الضعف الهيكلي في أبنيتها وهشاشة مؤسساتها وهيمنة الأبنية الاجتماعية اضعف نوعا ما واقع هذه العلاقات، بالإضافة إلى هيمنة القوى التقليدية الخارجية على المسرح السياسي والاقتصادي للقارة الأفريقية[1].

## 4- واقع ومستقبل العلاقات الأفريقية أفريقية:

### 4-1: واقع العلاقات البينية الأفريقية:

يشكل حجم المبادلات التجارية البينية صدمة لدى أولئك اللذين يطمحون إلى تحقيق التكامل والاعتماد المتبادل بين الدول الأفريقية، إذ بلغ حجم المبادلات التجارية داخل القارة الأفريقية حولي 10 % فقط[2]، إذ يتطلع الأفارقة إلى بلوغ نسبة 25 % في

[1] د ذ ك. (12 05، 2014). منتدى. تم الاسترداد من تقييم الاتحاد الإفريقي: http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Monzmat3/African- Un/sec08.doc_cvt.htmشوهد يوم 2014/05/12.

[2] عزت ملوك فناوي. (2019). التجارة البينية بين مصر ومجموعة الخمسة عشر. مجلة الدراسات التجارية المعاصرة. ص، ص، 526-556.

القادم من السنين، لكن هل يتحقق هذا التقدم بالرغم من وجود معوقات كثيرة وهيكلية؟ حيث يحصي الخبراء أسباب تدني التجارة البينية الأفريقية إلى العوامل التالية:

**أ/ العوامل السياسية:**

- الصراع بين السلطتين التنفيذية والتشريعية.
- ارتباط النخب الحاكمة ومصالحها بالقوى الغربية.
- غياب الجدية خاصة في النهوض بتنمية البنى القاعدية المؤهلة لقيام صناعات حقيقية داخلية.

**ب/ العوامل الاقتصادية:**

- أنظمة المبادلات والأبنية التحتية غير متوفرة.
- القيود الجمركية.
- التجانس الحاد بين المواد والموارد المنتجة أفريقيا.
- الجزء الأكبر من المنتجات الأفريقية يستجيب فقط للتجارة الخارجية.
- المدن الأفريقية مرتبطة بالموانئ اكبر من ارتباطها بعضها البعض.
- اهتراء الطرق وشبكات النقل البينية.
- نقص في إنتاج الكهرباء وفي شبكات الاتصال.

## 4-2: العلاقات الأفريقية داخل التكتلات:

لازالت هناك فجوة كبيرة بين الواقع الفعلي للتجمعات الاقتصادية الأفريقية والآمال المعقودة على هذه التجمعات، والواقع أن ردم هذه الفجوة يتطلب جهودا ضخمة على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية[1]، فعلى الصعيد السياسي يتطلب الأمر مزيدا من التنسيق التبادل بين الحكومات الأفريقية على مختلف الأصعدة[2]، ومزيدا من الالتزام بالاتفاقات والمعاهدات الموقعة في إطار هذه التجمعات، بالإضافة إلى دعم الديمقراطية والحكم الرشيد.

وعلى الصعيد الاقتصادي لا بد من التزام الحكومات الأفريقية بدعم وتعزيز التجارة البينية من خلال تطوير البنية التحتية في مجال النقل. كما تجدر الإشارة إلى صعوبات الاندماج الوحدات الاقتصادية داخل التكتل الواضحة ويظهر ذلك جليا في التفاوت

[1] هشام عبد الكريم. (2020). منطقة التجارة الحرة للقارة الأفريقية ومقومات بناء مواطنو أفريقية جديدة. مجلة قضايا معرفية، ص 12.
[2] نفس المرجع، ص، 15.

من حيث حجم الدول[1]، فهناك دول مثل كبيرة مثل جنوب أفريقيا مقابل دول صغيرة الحجم مثل دولة مثل سوازيلاند أو الليزوتو والفرق الشاسع بينهما أي دول صغيرة من حيث تعداد السكان والحجم الجغرافي ودول اكبر منها بكثير.

وعلى العموم شهدت منطقة السادك مبادلات تجارية معتبرة مع جنوب أفريقيا ومع تنزانيا، والوضعية التجارية نوعا ما تشكل في هذا التكتل تجربة رائدة[2].

أما الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا فعلى الرغم من فشلها اقتصاديا وتجاريا إلا أنها حققت بعض النجاحات على مستوى إدارة الأزمات وتسويتها، فتم التحكم في العديد من النزاعات التي كادت تهدد المنطقة برمتها مثل النزاعات في ليبيريا والسيراليون وبوركينافاسو ، كما لعبت نيجيريا أدوارا مهمة كقوة مهيمنة وقائدة داخل هذا التكتل، ومن بين أهم أسباب قيام تكتل المجموعة الاقتصادية لدول إفريقيا الغربية، موضوع الأمن والاستقرار الذي بالضرورة يؤدي إلى نشر التنمية وبناء القدرات، فمنظمة الايكواس تظم 15 دولة تتواجد في غرب القارة الإفريقية، ولقد نجح التجمع الاقتصادي في إخماد الكثير من الحروب والنزاعات الدولية في إفريقيا، فقد تدخل في السرياليون وفي إفريقيا الوسطى وفي مالي، ولقد أحرز الكثير من التقدم في إخماد النزعات الاثنية والحروب المسلحة، خاصة في السرياليون وإفريقيا الوسطى، كما واجه تجمع الايكواس الكثير من الظواهر المهددة للأمن الإنساني منها الإرهاب وتجارة المخدرات وتهريب المعادن النفيسة، والاتجار بالبشر، غير انه فشل في تحقيق السلام في مالي على الرغم من تدخلاته الكثيرة، نظرا لارتباط المنطقة وبالقوة المهيمنة في إفريقيا والتي تتمثل في القوى الاستعمارية الكبرى التي لا تزال تنهب إفريقيا، وعلى الرغم من ذلك فان ما تحققه مجموعة الايكواس ليس بالهين مقارنة بالتجمعات الإفريقية الأخرى، فقد تحسنت علاقات الجوار وتطورت التجارة البينية بين الدول الأعضاء وأيضا تحقيق وانجاز بعض برامج البنك الدولي في بعض الدول الإفريقية، واختفاء التهديدات الكبرى التي كانت تعمل على استنزاف الثروات ونشر الفرقة والحروب والنزاعات في دول غرب إفريقيا.

## 5: مستقبل العلاقات الأفريقية أفريقية:

من اجل استشراف المستقبل والتبنؤ بمستقبل العلاقات الدولية الأفريقية قدم البحث السيناريوهات التالية المحتملة:

**أ/ السيناريو ألاتجاهي أو الخطي:** ويعني استمرار الوضع على ما هو عليه من تدني لمستوى المبادلات البينية، لصالح التجارة الخارجية خاصة مع أوربا والولايات المتحدة والقوى الصاعدة[3].

---

[1] فؤاد ابوستيت. (2004). التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة. بيروت لبنان: الدار المصرية اللبنانية. ص، 5.

[2] د ذ ك. (12 05، 2014). منتدى. تم الاسترداد من تقييم الاتحاد الافريقي: http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Monzmat3/African-Un/sec08.doc_cvt.htm. شوهد يوم 2014/05/12

[3] إبراهيم سعد. (1982). صور المستقبل العربي. بيروت لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية. ص، 172.

ب/ السيناريو ألاتجاهي أو الإصلاحي (التفاؤلي): وترتبط ازدهار المبادلات الداخلية في القارة بمدى تعزيز الحكم الراشد وتحقيق الديمقراطية المنشودة، وأيضا بالنهوض بالأبنية التحتية والهياكل القاعدية وبناء شبكات الاتصال والنقل.

**5-1: السيناريو التحولي أو الراديكالي (التشاؤمي):** ويرى أصحاب هذا الرأي أن واقع المبادلات الاقتصادية سيتدهور بعوامل النزاعات والتعارض في المصالح نتيجة والاصطفافات الخارجية التي تؤثر على الوضع الداخلي للعلاقات بين الدول الأفريقية[1].

## 6/ خاتمة:

إن ما تعيشه أفريقيا الآن ليس وليد اللحظة، إنما هو نتاج ترسبات قديمة، ومعقدة في بعض الأحيان، إن واقع العلاقات البينية الأفريقية يتسم بالتناقض، فعلى الرغم من حالة الرتابة والتشابه بين البنى المختلفة الأفريقية مثلا على مستوى الهوية والديانات والثقافة، وبالرغم من حالات التشابه الكبرى حتى على مستوى الجغرافية والأرض، فان حجم الاختلافات رهيب جدا، وصل في بعض الحقب الزمنية القريبة إلى نشوء عدة حروب أتت على الأخضر واليابس،

وشهدت صعود كبير في وتيرة الصراعات والنزاعات الداخلية التي شهدتها القارة الأفريقية، إذ بلغ تعداد الدول الأفريقية المتناحرة حدود عشرة دول ، مما دفع بأحد علماء السياسة بوصفها بالحرب العالمية الأفريقية، لكن يوجد بعض علماء السياسة آخرين خاصة فئة الما بعد حداثيين يذهبون إلى اتهام الدول الغربية في المكوث وراء كل النزاعات والصراعات في أفريقيا سواء الداخلية أو الخارجية بين الدول وبين الاثنيات والطوائف، ويقرون بان الدول الغربية لا تزال تعمل على استنزاف ونهب ثروات أفريقيا حيث تعمل هذه الأخيرة إلى زرع بذور لفرقة والتناحر بين الأبنية التقليدية والأنظمة الحاكمة، وجه عالم السياسة والاقتصاد جوزيف "ستيغليتز" إن فرنسا وبريطانية والبرتغال وبلجيكا وأمريكا وبعض القوى الصاعدة مثل الصين والهند يذهبون إلى الغش والتحايل في تعاملاتهم مع الأنظمة الإفريقية من اجل تعظيم الفائدة، وان العلاقة بين الدول الإفريقية واته الدول علاقة غير متكافئة، فقد انتهت فترة النزاعات المسلحة الداخلية والخارجية، واستيقظت الدول الأفريقية لتجد نفسها أمام واقع هش مس كل القطاعات.

بالرغم من انتشار أصوات غربية تبشر بالنمو في القارة السمراء، وتهلل ببرامج التعاون التي تنتشر هنا وهناك داخل القارة الأفريقية التي لازال تحت وطأة واقع يزداد مرارة منها مسالة المديونية مقابل وفرة الموارد، الهجرة مقابل فتاوة الاقتصاد الأفريقية، التكنولوجية مقابل الفقر بالإضافة إلى الجهل مقابل انتشار أنظمة التعليم، تمتاز الأنظمة الأفريقية بالهشاشة وعدم الاستقرار الاجتماعي السياسي واهتزاز صورة هذه الأخيرة أمام المجتمعات الأفريقية، مما أدى إلى بروز بعض علماء السياسة الذين قاموا بتوصيف للحياة السياسية في أفريقيا بان هناك قوى غربية تعمل على التحكم بالاستقرار السياسي لكنه استقرار زائف تسعى هاته القوى الغربية من

[1] حسين بوقارة. (2004). الاستشراف في العلاقات الدولية. مجلة العلوم الإنسانية. ص، ص، 180-195.

خلال وكلاء محليون ونخبة أفريقية غير مدركة لذاتها ولخطورة الأدوار الذي تلعبه على المستوى السياسي، فالهوة عميقة بين ممثلي السلطات السياسية والمجتمعات الأفريقية التي أصبحت أكثر وعيا بما يدور خلف النظم السياسية في علاقتها بالقوى الغربية المهيمنة.

وفي الأخير و من خلال المعلومات المبينة في البحث يتضح أن هناك علاقة بين تعزيز الديمقراطية وازدياد المبادلات بين الدول إذ أن الديمقراطية تتيح المجال لخيارات الشعب الذي يطمح إلى تحقيق الوحدة وكسر حلقات الارتباط المريرة التي لا زال يعاني منها إلى الآن مع القوى الاستعمارية.

وأيضا هناك علاقة بين تحقيق التكتل وازدياد المبادلات داخل التكتل وهذا ما نراه في تكتل السادك وبنسب متفاوتة لا ترقى إلى المستوى المطلوب.

يرتبط نمو الاقتصاد الأفريقي بدرجة التعامل والاندماج الاقتصادي بين الدول من جهة والتكتلات القائمة من جهة أخرى.

## قائمة المراجع:

### المراجع العربية

1. ابراهيم سعد. (1982). صور المستقبل العربي. بيروت لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية.
2. احمد رضوان شرف الدين. (1983). جامعة الدول العربية وقضايا تحرير المغرب العربي. الجزائر: دائرة دراسة الاقار التاريخية.
3. اسماعيل صبري مقلد. (د ذ سنة النشر). الاستراتيجية والسياسية الدولية المفاهيم والحقائق الاساسية. بيروت: مؤسسة الابحاث العربية.
4. حسين بوقارة. (2004). الاستشراف في العلاقات الدولية. مجلة العلوم الانسانية.
5. شوقي الجمل. (1964). التضامن الاسيوي الافريقي واثره في القضايا العربية. مصر: الدار المصرية للتاليف والترجمة.
6. عزت ملوك فناوي. (2019). التجارة البينية بين مصر ومجموعة الخمسة عشر. مجلة الدراسات التجارية المعاصرة.
7. عصام عبد الشافي: مفهوم العلاقات الدولية إشكالية التعريف، (2016)، المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية.
8. فؤاد ابو ستيت. (2004). التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة. بيروت لبنان: الدار المصرية اللبنانية.
9. محمد شلبي. (2014). محاضرات مقياس النظم السياسية الافريقية. الجزائر: كلية العلوم السياسية.
10. محمد عاشور و احمد علي سالم. (2005). التكامل الافريقي في افريقيا رؤى وافاق. القاهرة : معهد البحوث والدراسات الافريقية.
11. منصف بكاي. (2009). الحركة الوطنية واسترجاع السيادة بشرق افريقيا. الجزائر: السبيل للنشر والتوزيع.
12. ناصف يوسف حتي. (1985). النظرية في العلاقات الدولية. بيروت لبنان: دار الكتاب العربي.
13. سليم الأحمدي: منظمة الوحدة الإفريقية، (2002)، دار الرائد للنشر والتوزيع، السودان.
14. يزن الفاروق، تقييم الاتحاد الأفريقي،(2006) أعمال الندوة القارية للدراسات السياسية، منشورات الفراهيدي، بيروت، لبنان.
15. هشام عبد الكريم. (2020). منطقة التجارة الحرة للقارة الافريقية ومقومات بناء مواطنو افريقية جديدة. مجلة قضايا معرفية. المجلد 02 العدد رقم، 05، سبتمبر 2020.

16. د ذ ك. (12 05، 2014). منتدى. تم الاسترداد من تقييم الاتحاد الافريقي: شوهد Un/sec08.doc_cvt.htm -http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Monzmat3/African يوم 2014/05/12
17. علي محمد. (12 05، 2014). منتدى. تم الاسترداد من منتدى اقتصادي: http://www.startimes.com/f.aspx?t=33711185

**المراجع الأجنبية:**

18. Holsti، K. j. (2004). taming the sovreigne institusional politics. UK: Cambridge university presse.
19. j.Holsti، k. (1995). The stat war and the stat of war. Uk: cambridge university presse.